الأمم المتحدة

A/C.2/65/SR.6

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
10 November 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أوشير ..... (منغوليا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-56868 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد كوهونا** (سري لانكا): قال إن سري لانكا أحرزت تقدماً هاماً في مجالات الصحة والتعليم وقضية المساواة بين الجنسين وأن مؤشراتها فيما يتعلق بصحة الطفل والأم والحصول على الرعاية الصحية الأوّلية جديرة بالذكر بصفة خاصة في منطقة جنوب آسيا، بالرغم من وجود نزاع منهك دام طويلاً ووجود تحديات أخرى واجهها هذا البلد.

٢ - وأضاف قائلاً إن سري لانكا بوصفها بلداً نامياً متوسط الدخل كانت معرّضة بشكل خاص للآثار السلبية للأزمات العالمية المتعددة، التي أدت إلى اعتمادها بشكل كبير على التجارة المتعددة الأطراف وعلى النظام المالي العالمي بغية إدرار أموال لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ضوء ركود جولة الدوحة للمفاوضات التجارية والافتقاد إلى الاتساق والحوكمة النيابية والشفافية في الهيكل المالي العالمي، كان من الأهمية إعادة التأكيد على الحاجة إلى تعزيز قيادة الأمم المتحدة في النهوض بالتنمية وفي تعزيز التنسيق والاتساق والفعالية بين النظام ومؤسسات التجارة المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية.

٣ - ومضى قائلاً إن الإجراء الأخير الذي اتخذه صندوق النقد الدولي الخاص بمنح جملة من حقوق السحب الخاصة إلى الأسواق الناشئة والبلدان النامية ساعد على انتعاش أصولها الاحتياطية، بيد أنه يجب على الصندوق أن ينظر في توسع مستديم لموارده من خلال زيادة عامة في الحصص، مثل مضاعفة الحصص الإجمالية بحلول نهاية فترة استعراضه التالي في سنة ٢٠١١، لتعكس الوقائع العالمية الحالية. ومن الأهمية أيضاً تنفيذ نظام تجاري يتسم بالطابع العالمي وبالانفتاح وعدم التميُّز ويتسم بالإنصاف والمساواة ويستند إلى قواعد من أجل المساعدة على تعزيز النمو، والتنمية المستدامة والعمالة، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية الصغيرة والمستضعفة. وفي هذا الصدد، ما تزال حكومته تشعر بالتفاؤل بشأن تحقق نتيجة نهائية لجولة الدوحة في وقت مبكّر.

٤ - واستطرد قائلاً إن تغيُّر المناخ يستدعي أكبر تعاون ممكن ويتطلب استجابة فعّالة من المجتمع الدولي وفقاً للمسؤوليات المشتركة ولكن متفاوتة للبلدان ووفقاً لقدراتها الخاصة بها. وفي هذا الصدد، قال إنه واثق من التوصل إلى اتفاق حول وثيقة ختامية في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ على أساس أعمال الدورات التي عقدها مؤخراً الفريق العامل المخصص لزيادة التزامات الأطراف المدرجة في المرفق الأول لبروتوكول كيوتو والفريق العامل المخصص المعني بالإجراء التعاوني الطويل الأجل بمقتضى الاتفاقية.

٥ - وأوضح أن نقل التكنولوجيا والتمويل يعتبران العنصر الأساسي لتمكين البلدان النامية من تحقيق أهدافها، وفي الوقت نفسه الحفاظ على البيئة من أجل الأجيال القادمة. ومن ثم سوف تدعم حكومته الأنشطة التي تهدف إلى خفض الانبعاثات الناتجة من إزالة الغابات وتدهورها الزائد، وهو ما يجب أن تشترك فيه المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، وحكومته تطلب دعماً مالياً وتكنولوجياً وافياً ومستداماً ويمكن التنبؤ به.

٦ - وفيما يتعلق بالتنوع البيولوجي والسلامة البيولوجية، قال إن سري لانكا تشجع التنقيب البيولوجي والبحث استناداً إلى إطار قانوني قوي للحصول على الموارد الجينية وتبادل المنافع على نحو منصف، وقد بدأت في صياغة إطار قانوني محلي وإجراء استقصاء بشأن التكنولوجيا الحيوية والسلامة البيولوجية كجزء من عملية استهلال إطارها

الوطني الخاص بالسلامة البيولوجية وفقا لبروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة البيولوجية. وتتطلع حكومته إلى انعقاد الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في ناغويا.

٧ - ومضى قائلاً إنه من الأهمية بالنسبة للبلدان النامية اعتماد نُهج مبتكرة بغية تقاسم المزايا المشتركة من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، تؤدي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية دوراً هاماً في ربط هذا التعاون بالتنمية الصناعية المستدامة، من قبيل مبادرتها لإنشاء مراكز للتعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب، في الصين والهند وبلدان نامية أخرى. وقال إن سري لانكا تشجع أيضاً توسع المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف التي يمكن أن تعتمد استراتيجيات فعالة لتبسيط أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. زيادة على ذلك، وضع بلده هذه السياسات في قطاعات الصحة ومصايد الأسماك والسياحة، وقد استضاف في أوائل هذه السنة المائدة المستديرة التاسعة لآسيا والمحيط الهادئ من أجل الاستهلاك والإنتاج المستدام في كولومبو.

٨ - وقد عالجت سري لانكا الفجوة الرقمية من خلال تنفيذ مبادرات محو الأمية الحاسوبية وتكنولوجيا المعلومات في القرى حيث يعيش غالبية السكان، بهدف ضمان بلوغ نسبة ٥٠ في المائة في معدل محو الأمية الحاسوبية بحلول سنة ٢٠١٥. واشتملت مبادرات أخرى ذات صلة على إنشاء ما يزيد على ٦٠٠ مركز اتصالات رقمية من أجل قطاعات الأعمال التجارية الريفية وتبادل المعرفة، وهو رقم سوف يتضاعف بحلول سنة ٢٠١١؛ وإنشاء مراكز حاسوبية في ٣ ٥٠٠ مدرسة؛ ووضعت خططاً لإنشاء مراكز لاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المناطق الريفية للمساعدة على ربط الشباب بالفضاء السايبيري.

٩ - **السيدة فوماتشانه** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قالت إن حكومتها تؤيد التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في سنة ٢٠١٠. ويجب مضاعفة الجهود لتنفيذ هذه التدابير.

١٠ - وأضافت قائلة إن التقدم في تنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ كان غير متعادل وغير كافٍ. وما زالت أقل البلدان نمواً في وضع مهمّش وهي غير قادرة على الاستفادة بشكل مجدٍ من العولمة. ورغم الجهود التي بُذلت لزيادة أثر المعونة في مجال التنمية من خلال تنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، ليست المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً لتنفيذ برنامج عمل بروكسل بشكل فعّال كافية. وينبغي تعبئة مزيد من الدعم الدولي لهذه الفئة من البلدان، على سبيل المثال، من خلال فريق الشخصيات البارزة التابع للأمين العام والمعني بمؤتمر الأمم المتحدة الرابع لصالح أقل البلدان نمواً. زيادة على ذلك، ينبغي أن يدرس المؤتمر كيف يمكن الإسراع بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية قبل حلول سنة ٢٠١٥. وينبغي أن يدرج المؤتمر أهداف وغايات الألفية كجزء لا يتجزأ من الوثيقة الختامية للمؤتمر.

١١ - وأضافت قائلة إنه رغم إحراز بعض التقدم في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان النامية غير الساحلية يلزم بذل المزيد لجعل برنامج عمل ألماتي حقيقة واقعة، نظراً لأن البلدان النامية غير الساحلية لا تزال مهمّشة في الاقتصاد العالمي ولا تزال معرّضة للغاية للصدمات الخارجية. وللتغلب على هذه العقبات، ينبغي زيادة المساعدة الإنمائية الإضافية والقابلة للتنبؤ بها في شكل موارد مالية تساهلية ومرنة، من أجل مساعدة هذه البلدان. وينبغي أيضاً توفير المساعدة من أجل تيسير التبادل التجاري والمشروعات الإنمائية الخاصة

بالبنية الأساسية للنقل على المستويات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية لضمان اتصالها بالموانئ البحرية.

١٢ - واستطردت قائلة إن لاوس قد استكملت تنفيذ خطتها الإنمائية الاجتماعية - الاقتصادية الخمسية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ وقد بدأت في وضع الخطة التالية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. وقالت إن التنمية تتقدم باطراد وقد نما الاقتصاد بنسبة قدرها في المتوسط ٧ في المائة سنوياً. وبالتالي أصبح الفقر يتناقص باستمرار وتحسنت تدريجياً أرزاق قطاعات السكان المتعددة الأعراق في البلد. ومع ذلك، لا يزال بلدها معرضاً لأخطار وهو يتطلب مساعدة عاجلة ودعماً من المجتمع الدولي للتصدي لأثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في الأجل الطويل. ومثل هذا الدعم لن يساعد لاوس فحسب على معالجة أية أزمة مقبلة بل أيضاً سيمكّنها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والخروج من وضع أقل البلدان نمواً بحلول سنة ٢٠٢٠.

١٣ - **السيد موغويا** (أوغندا): قال إن أوغندا ترحّب بالالتزام المتجدد بدعم البلدان النامية في جهودها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تخصيص موارد جديدة وإضافية، على النحو الذي يتجسد في الوثيقة الختامية التي اعتمدت في مؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي عُقد مؤخراً. وقال إن الأمر يستلزم إجراءً جماعياً عاجلاً لإصلاح نظم الحوكمة الاقتصادية والمالية العالمية الحالية، مع إيلاء الأولوية لتعزيز تمثيل البلدان النامية في الإدارة الرشيدة للنظام المالي الدولي، بما في ذلك في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومن الأمور العاجلة أيضاً إنشاء شراكة عالمية للتنمية تقوم على الإنصاف والعدالة والمصلحة والفائدة المتبادلة لجميع الدول الأعضاء؛ ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها لتقديم المساعدة المالية، وفتح أسواقها، ونقل التكنولوجيا، وتقديم الإغاثة لتخفيف الدَين بغية معاونة البلدان النامية، وخصوصاً أقل البلدان نمواً، على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ وينبغي إزالة جميع التدابير المشوِّهة للتجارة، مع مساندة نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالنزاهة والانفتاح والعدالة.

١٤ - ومضى قائلاً إن الأمر يستلزم التوصل إلى خاتمة مبكرة لجولة الدوحة لتقديم الحافز اللازم للغاية للأسواق الدولية وللمساعدة على وضع الأساس لنمو مستديم. وينبغي أن تُظهر البلدان المتقدمة النمو المرونة والإرادة السياسية اللازمة للتغلب على المأزق الحالي في المفاوضات.

١٥ - واستطرد قائلاً إنه رغم الموارد الإنمائية المحدودة لدى أوغندا فإنها تواصل وضع أولوية لتمويل تطوير البنية الأساسية والطاقة وتعميم التعليم المجاني والتعليم الثانوي بالمجان وتقديم الخدمات الصحية. وقال إن اقتصادها يتسم بالمرونة نسبياً ويسير البلد في الطريق لتحقيق الأهداف ١ و ٢ و ٣ و ٧ و ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية. وفي مجالات صحة الأم والطفل، حيث قد لا تحقق أوغندا الأهداف، وُضعت خارطة طريق وطنية للإسراع بالحد من الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال والاعتلال. زيادة على ذلك، صُنِّفت أوغندا ضمن بلدان الأداء المتوسط بشأن مؤشر التنمية البشرية.

١٦ - ومضى قائلاً إنه يجب مضاعفة الجهود المبذولة في سبيل تحقيق النتائج الإيجابية في الدورة السادسة عشرة المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ، وينبغي أن يفي المجتمع الدولي بالتزاماته لمساعدة البلدان النامية على التصدّي للآثار المترتبة على تغيُّر المناخ، وخصوصاً من خلال موارد مالية جديدة وإضافية يمكن التنبؤ بها، ومن خلال بناء القدرات ونقل التكنولوجيا. وأضاف أن حكومته لا تزال ملتزمة بتعزيز الحوار فيما بين بلدان الجنوب وبالتعاون الثلاثي بهدف مساعدة البلدان النامية على تعزيز مشاركتها في الاقتصاد العالمي.

١٧ - **السيد بيير** (هاييتي): قال إن الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية هو أهم حدث في الدورة الحالية. وقال إن الطابع العالمي لجدول أعماله قد أنشأ إطاراً مرجعياً لاجتماعات المستوى الوزاري بشأن الدول الصغيرة الجزرية النامية وأقل البلدان نمواً. ويرحِّب وفده بأن الدول جددت ثقتها بإمكان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لتحقيق هذه الغاية قبل حلول سنة ٢٠١٥.

١٨ - وأضاف قائلاً إن الزلزال المدمِّر الذي ضرب هاييتي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وهو واحد من أسوأ الكوارث الطبيعية على الإطلاق التي أصابت البشر، أطاح بالبلد إلى الوراء عدة عقود. ولذلك من الأمور الجوهرية إعادة بناء هاييتي، وفيما يتعلق بإعادة الإعمار، يجب أن تؤخذ في الحسبان الحاجة إلى إحراز تقدم صوب هذه الأهداف. وقال إن الجهود المبذولة لاستعادة الأحوال إلى ما قبل وقوع الزلزال لن يكون سوى تدابير لسد بعض الثغرات.

١٩ - واستطرد قائلاً إن حكومته يسرها عرض التضامن في سبيل هاييتي، على النحو الذي أبدته التعهدات المعلَنة بقرابة ٩,٩ بليون دولار خلال فترة ثلاث سنوات معلنة في المؤتمر الدولي للمانحين في سبيل مستقبل جديد لهاييتي، المعقود في مقر الأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٠. ومع ذلك، فإن الأموال تتدفق بشكل شحيح. ومع انتظار مزيد من التبرعات، اتخذت حكومته مختلف الخطوات لبدء الإعمار الاجتماعي - الاقتصادي. وقد أنشئت اللجنة المؤقتة لإنعاش هاييتي، وهي تضم خبراء دوليين وممثلين للهيئات العامة والخاصة والمنظمات الحكومية الدولية وذلك للتنسيق والإشراف على جهود الإنعاش وإعادة التعمير. وقد أقرت اللجنة ما يزيد على ٢٠ مشروعاً في مجالات مثل التعليم والصحة والبنية الأساسية. وسوف يتطلب تنفيذها قرابة بليون دولار. ولا يزال ما يقدر بحوالي مليون شخص من سكان هاييتي يعيشون في خيام أو في مآوى مؤقتة. وقال إن حكومته تشعر بالامتنان لتلك الجهات المانحة التي احترمت تعهداتها كلياً أو جزئياً، وتحث الجهات المانحة الأخرى على أن تقتدي بها دون إبطاء.

٢٠ - ومضى قائلاً إن هاييتي، بوصفها دولة جزيرة، تعتبر معرَّضة بشكل خاص لأثر تغيُّر المناخ. ويتوقّع بعض الخبراء أنه ما لم يُتخذ إجراء لمكافحة ذلك الخطر فإن بعض البلدان يمكن ببساطة أن يختفي من على وجه الأرض خلال ٥٠ سنة. وقال إن الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ، المقرر عقدها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ينبغي أن تعتمد قواعد دولية مُلزِمة قانوناً لخفض انبعاثات غازات الاحترار.

٢١ - واختتم قائلاً إن وفده يأمل في أن يتخذ مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لصالح أقل البلدان نمواً المقرر عقده في سنة ٢٠١١، خطوات ليقدم لهذه البلدان موارد إضافية لتيسير التنمية المستدامة.

٢٢ - **السيد أنطونيو** (موزامبيق): قال إن الوثيقة الختامية التي اعتُمدت أثناء مؤتمر القمة الأخير بشأن الأهداف الإنمائية للألفية يجب أن تقدم نتائج قابلة للقياس ويمكن أن تساعد على تحسين حياة الملايين من الناس في أنحاء العالم. وقال إن تعافي العالم من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية يتسم بالوهن وعدم التكافؤ؛ ولا سيما أنه يلزم بذل مزيد من الجهود لتنشيط خلق الوظائف ولزيادة المساعدة الإنمائية الدولية والموارد المالية. ونقل التكنولوجيا، والقدرات التقنية للبلدان النامية. ويلزم أيضاً مزيد من الاستثمار في البنية الأساسية الإنتاجية، وخصوصاً في مجال الزراعة لإنتاج أغذية كافية ولتحفيز القدرة التصديرية لدى البلدان النامية، وبالتالي تنشيط النمو الاقتصادي الطويل الأجل والتنمية المستدامة لجميع البشرية.

٢٣ - وأضاف أن مؤتمرات القمة المقبلة والمؤتمرات المعنية بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها من المسائل التي تعقدها الأمم المتحدة ينبغي انتهازها كفرص لتعزيز الدور الأساسي للأمم المتحدة التي تلعبه في الحوكمة العالمية. وينبغي أن تسود روح الغرض العام والالتزام العام للوصول إلى قرارات توافقية في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ بغية الوصول إلى اتفاق شامل ومُلزم قانوناً يساعد بشكل كبير على إنقاذ أرواح البشر ويكفل بقاء كوكب الأرض. وسوف تعتمد موزامبيق من جانبها قريباً خطة وطنية لتخفيف الأثر وتبنّي الخطة استجابة لتغيُّر المناخ.

٢٤ - وأضاف قائلاً إن وفده يأمل أيضاً أن يتمخض مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لصالح أقل البلدان نمواً عن خطة عمل مجدية للحد من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة وأن يسرع بخطى التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وأن يعاد النظر في جدول أعمال القرن ٢١ وتنفيذه في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ وأن يتم التوصل إلى توافق للآراء ليتسنى تنفيذ برنامج الدوحة الإنمائي.

٢٥ - ومضى قائلاً إن البيئة السياسية والاجتماعية المستقرة في موزامبيق مكّنت من توطيد دعائم التقدم الاقتصادي الكلي السليم وبالتالي تحسين النمو الاقتصادي. وقال إن تحقيق التوزيع المتوازن للدخول والمستويات الإنمائية المطلوبة لجميع المواطنين يُعتبر ضمن الأولويات العليا للحكومة. وسوف تواصل حكومته تقديم مساهمة فعّالة صوب جعل أعمال منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري أكثر أهمية واستجابة للخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وهي تدعم بقوة أيضاً تعزيز التكامل الاجتماعي - الاقتصادي على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي، وخصوصاً جهود الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

٢٦ - **السيد محمد** (ملديف): قال إنه عقب أول انتخابات ديمقراطية قط جرت في بلده، والتي عُقدت في سنة ٢٠٠٨، اعتمَدت الحكومة نهجاً للتنمية يقوم على تمكين الشعب بتعزيز حقوق الإنسان ولا مركزية الحكومة، وخصخصة الصناعة والنهوض بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والأسواق الحرة والتجارة الحرة. وقال إن حكومته بدأت بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في اتخاذ خطوات للحد من العجز الذي ورثته من النظام السابق. إضافة إلى ذلك، فإن مكاسب الكفاية تحققت عبر الخدمة العامة والإصلاح الضريبي، وتم إرساء خصخصة استراتيجية للمرافق الأساسية. وقال إن ملديف حققت تقدماً هاماً فيما يتعلق بالقضاء على الفقر وفيما يتعلق بالتعليم الأوّلي ووفيات الأطفال والصحة والمرض، وحققت حتى الآن خمسة من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية.

٢٧ - وأضاف قائلاً إنه رغم وجود علامة إيجابية بأن ملديف ستخرج من قائمة أقل البلدان نمواً في نهاية السنة، فإنها سوف تفقد الدعم البالغ الأهمية الذي كانت تتلقاه من المجتمع الدولي عندما كان بلده مدرجاً في هذه القائمة. زيادة على ذلك، فإن ملديف، لكونها دولة جزرية صغيرة نامية، تعتبر غير منيعة للغاية أمام آثار تغيُّر المناخ. وانتقال ملديف إلى الفئة باعتبارها بلداً متوسط الدخل لن يغيِّر هذه الحقيقة. فقاعدتها الاقتصادية والسياحة ومصائد الأسماك وأسباب الرزق تعتمد على شُعبه المرجانية التي تظل احتمالات بقائها قاتمة في ضوء الارتفاعات المتوقعة في درجة حرارة البحر. فأي ارتفاع من هذا النوع سيوجِّه ضربة قاصمة للاقتصاد. كما أن ملديف سريعة التأثر للغاية بأية زيادة في مستوى سطح البحر وأحوال العواصف.

٢٨ - ومضى قائلاً إن تغيُّر المناخ والتنمية المستدامة لا يجب التصدي لهما بشكل منفصل. ولذلك يرحّب وفده بالبيانات التي ألقيت أثناء المناقشة الحالية أمام اللجنة وفيها

يعتَرف بالصلة بين البيئة الطبيعية والتقدّم الاجتماعي – الاقتصادي. وتواجه ملديف، إضافة إلى استضعافها ووهنها أمام تغيُّر المناخ عقبات هيكلية أمام النمو، بما في ذلك الحجم السكاني الصغير، والوفورات محدودة النطاق، والبعد الجغرافي عن طرق التبادل التجاري وعوامل الإنتاج المحدودة والموارد الطبيعية. ويجب على المجتمع الدولي أن يتحرك إلى ما وراء المناقشة بشأن أوجه الضعف وأن يوجّه اهتمامه الكامل إلى متابعة التعهّدات بدعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٩ – واستطرد قائلاً إن الهيكل المؤسسي الحالي غير مؤهَّل بدرجة كبيرة للتصدي للتحديات الفريدة التي تواجهها دول جزرية صغيرة نامية، وكثير منها يتعرض لخطر النسيان أو الإهمال بسبب وضعها كدولة متوسطة الدخل. وقال إن وفده يضم صوته لبلدان أخرى تطالب بمزيد من الاعتراف بأوجه ضعف البلدان ذات الدخل المنخفض وحساسيتها لذلك والاعتراف بتلك التي لها احتياجات خاصة ناجمة من ظروف جغرافية معيّنة، وذلك لمساعدتها على توطيد التقدم المحرز وتجنُّب الانزلاق. إضافة إلى ذلك، ينبغي إعادة تقييم معايير القياس بشأن الاستدامة الاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية وضرورة وضع فئة رسمية لتلك الدول داخل منظومة الأمم المتحدة لتوفير سُبل محسنة للحصول على تمويل ميسر وتمويل في شكل منح من أجل الدول الصغيرة المثقلة بالديون والسريعة التأثر بالخطر.

٣٠ – **السيد كويلو كاميلو** (الجمهورية الدومينيكية): قال إن وفده يولي الأهمية القصوى لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وطالب بإدراج سياسات تدعم التعليم والمساواة بين الجنسين وصحة الأم والطفل والحصول على أسعار مناسبة للأدوية الطبية بالنسبة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وخدمات المرافق الصحية الأساسية في الاستراتيجية الوطنية والإقليمية للتنمية. وأعاد التأكيد على الدعوة التي وجّهها الأمين العام في مؤتمر القمة الأخير المعني بالأهداف الإنمائية للألفية إلى المجتمع الدولي بأن يخصص ٢٥٠ مليون دولاراً سنوياً لمساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف.

٣١ – وأضاف قائلاً إنه ينبغي اعتماد سياسات ضريبية منصفة، إلى جانب التدابير الرامية إلى منع التهرب الضريبي، فالخسائر الناجمة تتجاوز عبء الدين الخارجي لكثير من البلدان النامية. ومن اللازم أيضاً تدعيم مرونة هذه البلدان أمام الأثر السلبي للغاية نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية الجارية والآثار المزعزِعة للأسعار الزائدة للسلع الأساسية.

٣٢ – ومضى قائلاً إن البلدان النامية تحتاج بشكل عاجل إلى اعتماد سياسات وممارسات توقعاً لأثر الكوارث الطبيعية. فمثل هذه الخطوات تشمل إدراج إدارة المخاطر مع التخطيط للتنمية؛ وتخصيص الأموال العامة والخاصة لهذه الأغراض؛ وممارسة الإدارة السليمة للأراضي؛ وإنشاء نظم الإنذار المبكر في المناطق الساحلية، وفي المدن المعرّضة للأخطار، وفي المدارس والمستشفيات؛ وتكييف البنية الأساسية الحساسة لمقاومة الكوارث في المستقبل. وتعتبر مثل هذه التدابير أساسية بغية تقليل الخسائر في الأرواح؛ وتقديم الخدمات الصحية الأساسية، والماء والطاقة؛ وتمكين البلدان من مواصلة أداء مهامها بعد وقوع الكارثة وذلك بضمان توافر الأغذية والأمن والحوكمة الديمقراطية.

٣٣ – وأردف قائلاً إن الجمهورية الدومينيكية، لهذه الأسباب، تخطط لأداء دور أنشط في المنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث، الذي سيعقد دورته التالية في أيار/مايو ٢٠١١. إضافة إلى ذلك، قال إن وفده اقترح إنشاء تحالف عالمي من البلدان المعرّضة للخطر بحيث يتبادل أعضاء التحالف خبراتهم وأفضل ممارساتهم بغية الحد إلى أدنى درجة

من تعرّض سكانهم للخطر. وباستطاعة التحالف أن يعمل مع آلية عالمية للردّ السريع التي اقترحها وفد تركيا. وسوف تتيح مداولات اللجنة إسهاماً مفيداً من أجل إمعان النظر في المقترحين.

٣٤ - واستطرد قائلاً إن الاستثمار العام الجاري في التعليم يعتبر أمراً أساسياً بغية ضمان تكافؤ الفرص للجميع. ووجود قوة عمل جيدة التعليم سوف تحسّن القدرة التنافسية. وقد اعتمدت الجمهورية الدومينيكية خطة للتعليم العالي تستغرق ١٠ سنوات للفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٨ وهي تهدف إلى تحويل منهج الجامعة بهدف وضع خطوات علمية وتكنولوجية متقدمة فاصلة في خدمة التنمية الوطنية. وهذا بدوره سوف يؤدي إلى زيادة إنتاجية العامل وبمرور الوقت سوف يجتذب الاستثمار الذي يؤدي إلى مزيد من المزايا التنافسية.

٣٥ - وأوضح أن الاقتصاد العالمي لم يخرج من الأزمة الاقتصادية والمالية التي نشأت في بعض البلدان المتقدمة النمو. ومع ذلك، كان بعض البلدان يتصرف بتنفيذ سياسات تقشّف متطرّفة تُجازف بتقويض انتعاش الاقتصاد الحقيقي. ولهذا من المؤسف أن المؤسسات المالية المتعددة الأطراف كانت تفرض مرة أخرى قيوداً مشروطة لا تفيد في اجتذاب الاستثمار، ولا في تخفيض البطالة أو معالجة الدَين الاجتماعي المتراكم الذي يتحمله أولئك الذين يتضررون أكثر من غيرهم بتكاليف التكيُّف.

٣٦ - وقال إن وجود سياسة مثلى للقدرة على تحمّل الديون من شأنها أن تعزز النمو الاقتصادي المستدام وأن تخلق وظائف لائقة، وأن توفّر شبكة للسلامة الاجتماعية لتلبية احتياجات الناس الذين يعيشون في فقر مدقع والنهوض بالاستثمار العام الكافي لضمان النمو المستديم دون إحداث تجاوزات تضخّمية. وسوف يشكّل الدَين الخارجي دائماً نسبة متراجعة من الناتج القومي. ووفقاً لذلك، إذا ما أرادت البلدان النامية أن تكون في وضع تسدّد فيه ديونها الخارجية في المستقبل فعليها أن تقاوم أية تقييدات على النمو. وقال إنه يجب الآن قبل أي وقت آخر، أن تقدم التنمية المستدامة الإطار الشامل لجميع الجهود الدولية دعماً للتنمية.

٣٧ - واستطرد قائلاً إن الجمهورية الدومينيكية، بوصفها بلداً جزرياً صغيراً نامياً تولي اهتماماً خاصاً لمداولات اللجنة استعداداً للاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي وللدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ المقرر عقدها في سنة ٢٠١٠، ولمؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة المقرر عقده في سنة ٢٠١٢.

٣٨ - وطالب بأن تمهّد هذه المؤتمرات الطريق أمام الاقتصادات الوطنية لإنشاء أساس متين من أجل متابعة نهج النمو المؤاتي للبيئة، والاستدامة البيئية والتنمية الاجتماعية المستدامة. عندئذ ستكون الدول في وضع يؤهلها لاتخاذ خطوات لضمان الأمن الغذائي، والطاقة المتجددة، والحفاظ على موارد الغابات، وتخفيف الآثار البيئية والتكيُّف وعمليات نقل التكنولوجيا لإبطاء أثر تغيُّر المناخ وعكس مساره.

٣٩ - **السيد فاسكيز روميرو** (السلفادور): قال إن بلده، رغم الأثر الخطير للأزمة الاقتصادية والمالية على جهود السلفادور الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، سوف يواصل العمل لتحقيق هذه الأهداف. وقال إن الإدماج الاجتماعي هو العمود الفقري في استراتيجيته لبلوغ هذه الغاية.

٤٠ - وأضاف قائلاً إن تكاليف مواجهة وتلبية الأهداف يضع عبئاً ثقيلاً على اقتصاد بلده، وحثّ البلدان المتقدمة النمو على احترام التزامها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من

ناتجها القومي الإجمالي باعتبارها مساعدة إنمائية رسمية تقدَّم إلى البلدان النامية بحلول سنة ٢٠١٥. وينبغي أن تستمر آليات التمويل المبتكرة الطوعية وأن تستكمل التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، وليس أن تكون بديلاً عنها.

٤١ - وانتقل إلى مسألة الهجرة الدولية والتنمية فقال إن ما يزيد على ثلث سكان السلفادور يعيشون في الخارج وأن وفده بالتالي سوف يواصل أمام اللجنة الدعوة نيابة عن المهاجرين.

٤٢ - وفيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، قال إن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والذي عُقد في سنة ٢٠٠٩ قدّم مبادئ توجيهية قيّمة سوف تأخذها اللجنة في الاعتبار في مداولاتها.

٤٣ - واستطرد قائلاً إن السلفادور تولي أولوية عالية لتطوير القدرة على الاستفادة من التكنولوجيات المبتكرة من أجل التنمية. وتطلب البلدان على شاكلة بلده تعاوناً دولياً إضافياً في شكل عمليات نقل التكنولوجيا بحيث تركّز على القطاع الإنتاجي وقطاع التعليم.

٤٤ - ومضى قائلاً إن التنمية المستدامة هي بند غاية في الأهمية بالنسبة لبلده وبالتالي يأمل في أن يسفر مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ عن تقدّم ملحوظ. وقال إنه يتطلّع إلى أن يختتم بنجاح مؤتمر أطراف اتفاقية التنوّع البيولوجي.

٤٥ - وأضاف قائلاً إن وفده يأمل في أن تعتمد لجنة التنمية المستدامة توافقاً للآراء بشأن المواضيع المراد مناقشتها في دورتها التاسعة عشرة في سنة ٢٠١١ وقال إنه يتطلّع إلى المشاركة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة المقرر عقده في سنة ٢٠١٢.

٤٦ - وأوضح أن السلفادور تتعرّض أكثر من ذي قبل وبدرجة متزايدة إلى كوارث طبيعية قاسية. وقال إن القرارات التي اعتمدتها اللجنة بشأن تغيُّر المناخ لا بد وأن تُبرز أثر هذه الكوارث على اقتصادات البلدان النامية وينبغي أن تعالِج مسائل الأمن الغذائي والتشرد الداخلي والزيادة في الهجرة.

٤٧ - **السيد كيماني** (كينيا): قال إن الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية قد أقر بأن معظم البلدان معرضة لخطر افتقاد الموعد المستهدف في سنة ٢٠١٥. ونتيجة لذلك، أكّدت الوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع على الحاجة إلى خطة عمل عاجلة وإلى تصعيد الشراكات العالمية من أجل التنمية. وقال إن اللجنة لها دور أساسي تؤديه في ضمان أن تحظى هذه المسائل بأقصى اهتمام.

٤٨ - وفي مجال التجارة، قال إنه ينبغي اختتام برنامج الدوحة الإنمائي ببعد إنمائي يعمل على أن يتم بنجاح إدماج البلدان الفقيرة في الاقتصاد العالمي. زيادة على ذلك، ينبغي أن يحسّن دعم التنمية القدرات الإنتاجية لهذه البلدان وأن يوسّع بنيتها الأساسية.

٤٩ - وأشار إلى أن خدمة الديون هي أمر يعمل على زيادة تحويل الموارد بعيداً عن القطاعات ذات الأولوية؛ ومن ثم كانت الحاجة إلى توفير تدابير بديلة أمام البلدان التي ليست مستفيدة من المبادرات الحالية لتخفيف الديون. وينبغي تعريف القدرة على تحمّل الديون من حيث قدرة أي بلد على تلبية الأهداف الإنمائية للألفية بحلول سنة ٢٠١٥.

٥٠ - وأضاف قائلاً إن الطبعة الثالثة من الدراسة الاستشرافية للتنوّع البيولوجي في العالم تحذّر من أن زيادة فقدان التنوّع البيولوجي بشكل هائل أمر محتمل بدرجة متزايدة. وعلى الدول الأعضاء مسؤولية عكس هذا الاتجاه من خلال بذل الجهود المتضافرة والمستهدفة لتلبية أهداف اتفاقية التنوّع البيولوجي. وقال إن كينيا، باعتبارها بلداً هائل

التنوع من الناحية البيولوجية، تتوقّع أن يتيح الاجتماع القادم لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية نتيجة عملية المنحى بهدف تنفيذ هذه الأهداف وإبرام البروتوكول بشأن الوصول إلى الموارد وتقاسم المنافع.

٥١ - وأضاف قائلاً إن تغيُّر المناخ ما زال يقوّض المكاسب المتحققة بل إنه يعكس مسارها. وفي حين وضعت كينيا استراتيجية وطنية للتصدّي لتغيُّر المناخ، ثبتت صعوبة التنفيذ ثبتت صعوبة التنفيذ بسبب الافتقار إلى الدعم المالي، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا. وينبغي أن تسفر الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ عن نتيجة متوازنة تستند إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن متفاوتة وإلى القدرات الخاصة بكل بلد.

٥٢ - وقال إن هيكل الحوكمة البيئية الدولية لديه مؤسسات وأدوات عديدة تتسم بالازدواجية. ولهذا تدعم كينيا الإصلاحات التراكمية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجعلها أكثر فعالية واستجابة في الاضطلاع بولايتها باعتبارها الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة في الميدان البيئي.

٥٣ - **السيد مدني** (أفغانستان): أشار إلى أن أفغانستان، وقت اعتماد إعلان الألفية، كانت معزولة عن المجتمع الدولي بسبب نظام طالبان، والذي أنكر على الشعب الأفغاني حتى حقوق الإنسان الأساسية. وفي سنة ٢٠٠١، عقب الإطاحة بنظام طالبان، بدأت أفغانستان بشكل بطيء إعادة البناء من خلال سلسلة من السياسات التي تهدف إلى الاستقرار بشكل شامل في الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، على الصعيدين الوطني والإقليمي. وفي سنة ٢٠٠٤، تمكنت أفغانستان من الانضمام إلى بقية المجتمع الدولي في الالتزام بالأهداف الإنمائية للألفية، مع تعديل الموعد المستهدَف في سنة ٢٠٢٠. وينبغي للجنة بالتالي أن تولي الاعتبار الواجب لهذه البلدان التي كانت تسير متخلفة عن غيرها في تحقيق أهدافها.

٥٤ - وقال إن المسائل المتصلة بالأزمة المالية والاقتصادية الجارية لها تأثير ضخم على برامج التنمية في البلدان النامية، وخصوصاً أقل البلدان نمواً، وهي تحتاج إلى التصدّي لها بجدّية. ويجب على اللجنة أيضاً أن تأخذ في الاعتبار بعضاً من أصعب المسائل الإنمائية الملحّة ، بما في ذلك القضاء على الفقر، ومكافحة الجوع والمرض، والتدهور البيئي، والنهوض بالمساواة بين الجنسين، والتعليم والصحة.

٥٥ - وأضاف قائلاً إن القضاء على الفقر لا يمكن تحقيقه إلاّ من خلال التعاون الفعّال فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وقد شهدت السنوات الأخيرة انخفاضاً في المساعدة الإنمائية الرسمية، وهو اتجاه يجب عكس مساره. وفي الوقت نفسه، هناك الكثير الذي يتعيّن القيام به لضمان الاستغلال الفعلي لهذه المساعدة. وينبغي أن تنظر البلدان المانحة في تخصيص حصص أكبر من مساعدتها من خلال الميزانيات الوطنية الأساسية للبلدان النامية.

٥٦ - وأوضح أن أفغانستان وهي تخرج من حطام الحروب، قطعت خطوات هائلة في العقد الماضي، بيد أن المسألة المعقّدة الخاصة بالأمن تعرقل بدرجة كبيرة تنفيذ الحكومة لسياساتها الإنمائية. وقال إن أثر الأمن على تنمية البلدان في فترة ما بعد النزاع ينبغي بالتالي أن توليها اللجنة الاعتبار الواجب.

٥٧ - **السيد حجازي** (المراقب عن فلسطين): قال إن الأزمات المتعددة الأخيرة لا يمكن التغلّب عليها إلاّ بالإرادة السياسية الضرورية ومن خلال الحوار المنفتح والشامل. وبالتالي يجب الوفاء بالالتزامات المتفق عليها سابقاً، إذا ما أريد الحفاظ على الثقة في المنتديات المتعددة الأطراف.

٥٨ - وأضاف قائلاً إن فلسطين تتشاطر الكثير من التحديات التي تواجه الاقتصادات النامية الأخرى. بيد أن الوضع الفريد للشعب الفلسطيني الذي يقوم احتلال عسكري أجنبي بخنق تنميته واقتصاده، جعل فلسطين مستضعفة على وجه الخصوص. فقد صادرت إسرائيل بشكل منهجي الأراضي الفلسطينية لبناء مستوطنات غير مشروعة، وفي الوقت نفسه فرضت قيوداً عقابية على جهود التنمية الفلسطينية. وقد عملت هذه السياسات غير المشروعة على تمزيق أوصال اقتصاد فلسطين وغاصت بشعبها إلى حالة من الفقر المدقع والجوع.

٥٩ - واستطرد قائلاً إن المجتمع الدولي قد اعترف بالجهود الدؤوبة التي تبذلها فلسطين لاستكمال خططها من أجل بناء مؤسساتها العملية والمسؤولة من أجل قيام دولة فلسطينية. وقد حققت السلطة الوطنية الفلسطينية تقدماً كبيراً في إصلاحاتها المالية وشبكة السلامة الاجتماعية، في حين يواصل الاقتصاد التعافي من سنوات من العنف والحصار. وتتوقّع التقارير الأخيرة أن يصل النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٨ في المائة في السنة الحالية. وتماشياً مع الطابع المرن والمتسم بممارسة الأعمال الحرة للشعب الفلسطيني، تظهر الدراسات زيادة مطردة في عدد المشاريع الجديدة في الضفة الغربية. وجرت هذه في أغلبها في مجال التجارة في قطاعي التجارة والخدمات، لأن القيود الإسرائيلية لا تزال تثبّط الاستثمارات في قطاعات الإنتاج.

٦٠ - ومضى قائلاً إن فلسطين أبلغت عن حدوث تقدُّم في حزيران/يونيه ٢٠١٠ نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فقد تحقق فعلاً تعميم التعليم الأوّلي والمساواة بين الجنسين في مجال التعليم، ويجري تحقيق خطوات كبيرة في تحسين الرعاية الصحية للأم. وسوف تواصل السلطة الوطنية الفلسطينية السعي لتحمّل مسؤولياتها لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

٦١ - وأوضح أن تطلعات فلسطين تتجاوز حدود السياسات التي تفرضها سلطة الاحتلال. وقد اعترف آخر تقرير أصدره البنك الدولي بإنجازات السلطة الوطنية الفلسطينية. ومع ذلك، فقد خلص البنك الدولي أيضاً إلى أن الفلسطينيين سيبقون، طالما بقي الاحتلال واستمرت سياساته، معتمدين على الجهات المانحة ومؤسساتهم لن تستطيع تحمُّل دولة قابلة للحياة. وعلى سبيل المثال، ما يزال الاستثمار الخاص تعرقله تقييدات الحراك وكذلك مخاطرة التقييدات الجديدة التي تُفرَض في أية لحظة. ولا تزال الحالة الاقتصادية والإنسانية في قطاع غزة تزداد سوءاً. وبالرغم من الأموال التي خُصِّصت لإعادة التأهيل والإعمار على الصعيد الاقتصادي، منعت إجراءات الحصار والإغلاق المفروضة على الأراضي الفلسطينية المحتلة هذه الأموال من أن يكون لها أثر اقتصادي كافٍ.

٦٢ - وأضاف قائلاً إن مؤتمر تغيُّر المناخ المعتَزَم عقده عمّا قريب في كانكون ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعتزم عقده في ريو في سنة ٢٠١٢، سوف يتيحان فرصاً مفيدة للنهوض بالجهود لمكافحة تغيُّر المناخ والفقر. وفي هذا الصدد، تدعو فلسطين الدول الأعضاء إلى تعزيز دعمها المفيد لحق الشعوب المحتلة لحماية بيئتها ومواردها الطبيعية من الاستغلال غير المشروع والتدهور وحقها في التنمية. وهذا المبدأ مكرّس في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وتتطلع فلسطين إلى الأمام إلى تأييد هذه الأمور من جديد إعادة التأكيد على هذا الإعلان.

٦٣ - وأخيراً، قال إن فلسطين تحث أعضاء اللجنة على تقديم الدعم الفعّال للبند ٦٠ من جدول الأعمال، بعنوان ”السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية

المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والشعب العربي في الجولان السورية المحتلة على مواردهم الطبيعية''، وهو ما يضمن الحقوق والموارد الأساسية للتنمية الفلسطينية وجهود بناء الدولة. السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية''، وهو ما يكفل الحقوق والموارد الأساسية للتنمية الفلسطينية ولجهود بناء الدولة.

٦٤ - **السيد دي لوز كاراجورجيادس** (المراقب عن منظمة فرسان مالطة): قال إن منظمة فرسان مالطة لا تزال مخلصة لمهمتها التاريخية لخدمة الفقراء والمرضى ومساعدة المعوزين واللاجئين، مهما كانت جنسيتهم أو ديانتهم أو أصلهم. وأضاف أن المنظمة، التي تخضع للقانون الدولي، تتمتع بعلاقات دبلوماسية مع ما يزيد على ١٠٠ بلد وهي تحرص على الحضور على القارات الخمس. ويشكل أعضاء هذه المنظمة البالغ عددهم ٠٠٠ ١٣، وكلهم من المتطوعين، و ٠٠٠ ٨٠ من المتطوعين الدائمين وهيئة موظفيها الطبيين يشكلون شبكة تقدم المساعدات الطبية والإنسانية في ١٢٠ بلداً.

٦٥ - وأضاف قائلاً إن أنشطة المنظمة تستند إلى مبادئ الإنسانية والنزاهة والحيادية والاستقلالية. وقال إن منظمة مالطة الدولية، وهي الذراع الدولي لمنظمة فرسان مالطة وهيئة المساعدة الإنسانية العالمية النطاق، تساعد ٢٠٠ مشروع في ٢٠ بلداً وكانت شريكاً في الاتحاد الأوروبي منذ سنة ١٩٩٤. ووصف أنشطة المنظمة في إندونيسيا والفلبين وفييت نام وباكستان وسري لانكا وفلسطين. وفي الختام، أكّد على أن الأطفال هم مستقبل العالم.

٦٦ - **السيدة ستيوارت** (منظمة العمل الدولية): قالت إن ''تقرير عالم العمل''لسنة ٢٠١٠ الذي نُشر أخيراً، سلّم بأن الاقتصاد العالمي الذي شهد خلال ثلاث سنوات الأزمة المالية، قد استأنف نموه، لكن هناك سُحباً لا تزال تسيطر على أفق العمالة كما أن التوقّعات ازدادت سوءاً في كثير من البلدان. وإذ أشارت إلى الإحصاءات التي تحمل هذا التقدير، قالت إن قرارات السياسة الدقيقة تعتبر حاسمة بالنسبة لحل أزمة الوظائف. وقال إن الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الذي وضعته منظمة العمل الدولية يتيح مجموعة واقعية من تدابير السياسات الخاصة بالعمل التي يمكن أن تكيّفها البلدان وفقاً لظروفها الوطنية. ويجب مراعاة هذه السياسات إلى جانب السياسات الاقتصادية الكلية السليمة. ولا يزال الحافز المالي مطلوباً بشدة. فتخفيض الإنفاق المالي السابق لأوانه يمكن أن يضر النمو ويؤدّي إلى جوانب متزايدة دوماً من العجز والديون. ووفقاً لذلك، ينبغي أن تولي اللجنة الاعتبار الدقيق لهذه المسائل المترابطة في الدورة الحالية.

٦٧ - ومضت قائلة إن منظمة العمل الدولية تشجعها التدابير السياسية الواردة في الوثيقة الختامية التي اعتُمدت في الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصاً الإدراك بأن مزيداً من فرص العمالة للنساء والرجال، استناداً إلى برنامج توفير العمل اللائق ومن خلال تحسين الحصول على سقف الحماية الاجتماعية، من شأنه أن يعجّل بإنجاز الأهداف.

٦٨ - ومضى قائلاً إنه يلزم اتخاذ إجراءات حاسمة بشأن تحدّي المناخ ولا ينبغي أن ينتظر هذا الإجراء التعافي الاقتصادي وسوق العمل العالمي. فعن طريق إعادة معالجة الاختلال التاريخي بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يمكن للمجتمع الدولي أن يحول أزمة المناخ إلى فرصة للإسراع بالانتقال إلى معدل انخفاض الكربون، وارتفاع العمالة، والاقتصادات التي تحد من وطأة الفقر. وقال إن البرنامج العالمي بشأن الوظائف المناصرة للبيئة الذي وضعته منظمة العمل الدولية ومن خلال مبادرة الوظائف

المناصرة للبيئة، يمكن لعالم العمل أن يسهم في سبيل تحقيق هذا الهدف. وتتطلع منظمة العمل الدولية إلى مواصلة مناقشة الموضوع في العملية التمهيدية المؤدية إلى الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ.

٦٩ - **السيدة موسكيني** (المراقبة عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قالت إن الاتحاد الدولي لجمعية الصليب الأحمر والهلال الأحمر يتفق تماماً مع الوفود التي أكدت على أهمية الحفاظ على تركيز متواصل بشأن التنمية المستدامة بالرغم من التحديات التي تطرحها الأزمات الحالية وفي الحقيقة في إطار هذه الأزمات. وقالت إن هذا الاتحاد اتخذ نهجاً يركّز على اهتمامات الناس إزاء التنمية، بمعنى أن جميع الناس ينبغي أن يتمكنوا من تحقيق كامل إمكانياتهم وأن يؤدّي هذا إلى حياة منتجة وخلاّقة تسودها الكرامة، وفقاً لاحتياجاتهم وخياراتهم، وفي الوقت نفسه تحقيق التزاماتهم وإعمال حقوقهم.

٧٠ - وأضافت قائلة إن الاتحاد وجمعياته الوطنية تعمل من خلال الشبكة العالمية للاتحاد التي تضم متطوعين من المجتمعات المحلية لتمكين هذه المجتمعات والأفراد كشركاء في التنمية. ويعمل هؤلاء مع السلطات للارتقاء بمرافق المياه والمرافق الصحية وتدريب السكان المحليين باعتبارهم قائمين بالأنشطة؛ ويوفّر الاتحاد التدريب في إدارة الرعاية المترلية لتحسين صحة الأم والطفل؛ ويعمل مع السلطات ومع المجتمعات المحلية لمواجهة التحديات البالغة الأهمية الخاصة بانعدام الأمن الغذائي وتغيُّر المناخ. وثمة أمثلة للجهود تشمل أنشطة الصليب الأحمر المنغولي لمساعدة الحكومة المنغولية على بناء أسلوب حياة أكثر استدامة اقتصادياً من أجل الرعاة وعمل المتطوعين في الصليب الأحمر في كينيا للنهوض بالصحة العامة والتأهب لمواجهة وباء الإنفلونزا.

٧١ - ومضت قائلة إنه لأول مرة في تاريخ الإنسانية، يعيش مزيد من الناس في بيئة حضرية أكثر من البيئة الريفية وخلال ٢٠ سنة تماماً هناك ما يزيد على ٦٠ في المائة من سكان العالم يعيشون في المدن الكبيرة والصغيرة. ويتطلب هذا التحوّل تغيُّراً في استراتيجية التنمية. إضافة إلى ذلك، فإن الفجوة في المخاطر في الحياة الحضرية سوف تتسع أكثر نظراً لأن تغيُّر المناخ سوف يؤدي إلى مزيد من الآثار المتزايدة الشدة من حيث الكوارث في بعض أكثر الأماكن تأثراً في العالم. وقد اختار الاتحاد الدولي لجمعية الصليب الأحمر والهلال الأحمر المخاطر الحضرية باعتبارها موضوعاً لتقريره الحالي الخاص بالكوارث في العالم. وتستكشف هذه الوثيقة مختلف أوجه المخاطر وتعرض توصيات للحد منها ولدعم المرونة.

٧٢ - **السيد مولينا كروز** (منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة)، مستشهداً بالإحصاءات التي تبيِّن قسوة أزمة الغذاء في العالم فقال إن هناك توافقاً في الآراء بشأن الحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للزراعة في سياسات التنمية بغية معالجة الأسباب الأصلية لانعدام الأمن الغذائي وللجوع. ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي تكرار قصص النجاح في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وتصعيد نطاقها. وتتعاون منظمة الأغذية والزراعة والوكالات الشريكة لتحقيق هذه الغاية، وتمثّل قرارات الأمم المتحدة الحالية، والأمن الغذائي، وتطوير التكنولوجيا والحق في الغذاء خطوة في الاتجاه الصحيح. وسوف توفّر مداولات اللجنة، في إطار البند ٢٦ من جدول الأعمال، تنمية الزراعة والأمن الغذائي، فرصة لبحث السياسات والأُطر المؤسسية التي يمكن أن تنهض بالاستثمار في قطاع الزراعة، وخصوصاً فيما يتعلق بالتنمية، ونقل التكنولوجيا وتقاسمها.

٧٣ - ومضى قائلاً حيث أن النساء يشكلن ٥١ في المائة من القوى العاملة الزراعية على نطاق العالم ويشاركن في

جميع مراحل إنتاج الغذاء، تُعتَبر المساواة بين الجنسين عاملاً هاماً في تحقيق الأمن الغذائي المستدام. وسوف تساهم منظمة الأغذية والزراعة في المناقشة وذلك باستخلاص الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المكتسبة من خلال برنامجها الميداني.

٧٤ - واستطرد قائلاً إن منظمة الأغذية والزراعة والوكالات الشريكة سوف تجتمع قبل مؤتمر الأمم المتحدة لصالح أقل البلدان نمواً لمناقشة السياسات والآليات وأفضل الممارسات لتعزيز الزراعة والأمن الغذائي في تلك البلدان. وسوف تدعو منظمة الأغذية والزراعة في إطار مبادرة المبادئ التوجيهية الطوعية، بالشراكة مع الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، إلى مناقشة لأفرقة من الخبراء في سنة ٢٠١١ بشأن حيازة الأراضي، والإدارة الرشيدة المسؤولة للأراضي والاستثمار الدولي في الزراعة. ويمثل هذا الحدث التزاماً عريضاً بدعم البلدان الأعضاء في هذه المجالات.

٧٥ - واختتم قائلاً إنه يحث اللجنة على أن تلتزم بالقضاء الكامل على الجوع في العالم، ودعا الأعضاء إلى التوقيع على الالتماس الخاص ببليون من البشر الجوعى والانضمام إلى منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من الجهات احتفالاً بيوم الغذاء العالمي في مقر الأمم المتحدة يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وسيكون الموضوع هو ”صف واحد في مواجهة الجوع“.

٧٦ - **الرئيسة:** قامت بتلخيص المناقشة العامة فقالت إن كثيراً من الوفود لاحظوا النجاح الذي أسفر عنه الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية والحاجة الملحّة من أجل تنفيذ نتائجه. وحثت الوفود على إدراج العناصر الرئيسية من الوثيقة الختامية في مشاريع القرارات ذات الصلة التي سوف يقومون بإعدادها، مع التركيز بوجه خاص على الإسراع بالتنفيذ.

٧٧ - وثانياً، قالت إن كثيراً من الوفود أكدوا على أهمية المداولات القادمة بشأن تغيُّر المناخ والتنوّع البيولوجي والتنمية المستدامة. وقالت إن التنمية المستدامة هي تحدٍ كبير بالنسبة لجميع الأمم والحياة البشرية وتتوقف استدامة الحياة البشرية والكوكب على الأهداف المتفق عليها من أجل الحدّ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وعلى الإسراع بتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصّل إليها فعلاً.

٧٨ - وثالثاً، أوضح كثير من الوفود أن درجة التعافي من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية تُعتَبر درجة ضعيفة وغير متعادلة. فقد كانت هناك دعوة قوية لتقديم المساعدة إلى تلك البلدان التي أصابتها الأزمة بشكل كبير وكذلك إعادة التأكيد على الالتزامات من البلدان الشريكة في التنمية. وقد استمعت اللجنة أيضاً إلى آراء كثير من البلدان في حالات خاصة عن التحديات التي تواجهها هذه البلدان. وتلحق آثار الأزمات المالية والاقتصادية وأزمة الغذاء والطاقة والمناخ على المستوى العالمي أضراراً بهذه البلدان بشكل كبير. ومع ذلك، هناك كثير يسهمون في الحماية البيئية، وخصوصاً من خلال بذل الجهود للحفاظ على التنوع البيولوجي. وفيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، سوف تعتمد مداولات اللجنة على الوثيقة الختامية للاجتماع الاستعراضي الرفيع المستوى بشأن تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/65/L.2). وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، سوف تساهم اللجنة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع لصالح أقل البلدان نمواً.

٧٩ - ورابعاً، أوضح كثير من الوفود الآثار السلبية للمأزق الذي تمر به جولة الدوحة، مطالبين بسرعة اختتامها بنتائج

تساهم في سبيل التنمية. وقالت إن الصوت القوي الذي أعربت عنه اللجنة لا بد أن يسهم في إنجاز سريع، وهو ما يحتاجه الجميع بشدة، وخصوصاً البلدان المنخفضة الدخل. وفيما يتعلق بالحوكمة الاقتصادية العالمية، قالت إنها تلاحظ أن كثيراً من الوفود أشاد وطالب باستمرار أعمال الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في نتيجة مؤتمر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية. وقد أحاطت أيضاً علماً بالدعوة التي قدمها كثير من الوفود من أجل مؤتمر للمتابعة في سنة ٢٠١٢.

٨٠ - وأخيراً، ظهر إدراك قوي بأهمية الحوار فيما بين بلدان الجنوب والأشكال الثلاثية وغيرها من أشكال التعاون وتقاسم الخبرات، كوسائل فعّالة للإسراع والتنفيذ والنهوض بالتنمية. واختتمت قائلة ينبغي أن ينعكس هذا الإدراك بشكل متناسب في المناقشات التالية للجنة وكذلك في القرارات التي يتعيّن اعتمادها.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥.